معايير محاسبية خاصة بالمصارف الإسلامية

لتوفير مزيد من الشفافية لعملها

المصارف الإسلامية تتجه إلى اعتماد معايير المحاسبة بها
الاتجاه الجديد يكرس البعد عن مرتكزات النشاط المصرفي التقليدي

بقلم : ممدوح عبدالحميد

اهتمام متزايد تخطى به المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية،ليس فقط على صعيد الدول الإسلامية ،بل امتد إلى عدد من الدول الأوروبية وغيرها التي أنشأت فروعاً للمعاملات الإسلامية في مصارفها،ومن هنا جاء اهتمام المعنيين بهذه الصناعة بتوفير جميع عناصر النجاح لها،والابتعاد بها عن مرتكزات العمل المصرفي التقليدي،ما جعلهم يحرصون على إرساء قواعد ومبادئ تنظيم عملها،وخاصة في ما يتعلق بالمعايير المحاسبية التي تعمل على تأصيل المعاملات والتطبيقات الخاصة بالأنشطة المالية الإسلامية.

تضع أسس الرقابة على هذه الأنشطة من الناحيتين الفنية والشرعية هناك مؤشرات قوية على سرعة المد المصرفي الإسلامي في مختلف دول العالم خلال السنوات المقبلة،وهذا ما يجعل الخبراء والمتخصصين يؤكدون أن المستقبل لهذه الصناعة التي بدأت تستحوذ على جانب مهم من عمل القطاع المصرفي التقليدي،وليس أدل على ذلك من لزيادة الملحوظة في أعداد المصارف الإسلامية وحجم أعمالها وموجوداتها التي تشهد نمواً وتزايداً مستمرين،وانطلاقاً من الأهمية التي تحظى بها هذه الصناعة وضرورة إيجاد معايير معتمدة في المحاسبة والمراجعة المؤسسات المالية الإسلامية،نظمت جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بالدولة ندوة حول هذه المعايير بهدف إلقاء الضوء على هذه المعايير ومراحل تطورها مقارنتها مع معايير المحاسبة الدولية والأسس الشرعية المعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ومما يجدر ذكره أن البنوك الإسلامية بحاجة لإيجاد أداة مالية إسلامية قصيرة المدى للتعامل مع السيولة قصيرة المدى لدى هذه البنوك،تكون مقبولة كأداة إسلامية من قبل جميع البنوك الإسلامية،كما أن هذه البنوك بحاجة إلى أن تتفق على قائمة للمنتجات المصرفية تعتمد من قبل جميع البنوك الإسلامية بوصفها قائمة إسلامية،وبالتالي سيكون لوضع معايير محاسبية ومراجعة واضحة أكبر الأثر في مواجهة هذين التحديين والتحديات الأخرى.

كما يؤكد المهتمين أهمية قواعد الإفصاح والشفافية في إعداد البيانات المالية للمنشآت،وأن شفافية النظام المصرفي والمالي في أي اقتصاد أصبحت من الأمور التي تطالب بها المنظمات والمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، مشير إلى أن طرح موضوع معايير المحاسبة يتزامن مع إصدار المصرف المركزي لنظامه بشأن اعتماد معايير المحاسبة الدولية في الحسابات السنوية للبنوك وشركات التمويل والاستثمارات المالية العاملة في أي دولة،ويقول وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني بالبحرين رئيس مجلس الأمناء بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يقول إن طبيعة الأنشطة التي تزاولها المؤسسات المالية الإسلامية،تختلف عن طبيعة الأنشطة التي تمارسها المؤسسات المالية الإسلامية التقليدية،الأمر الذي يجعل المعايير التقليدية غير صالحة لقياس وتسجيل وعرض معاملات المؤسسات المالية الإسلامية والإفصاح عنها.

مشيراً إلى هذه المؤسسات تطبق منهج الاقتصاد الإسلامي وتراعى البعد الاجتماعي من خلى تطبيق فريضة الزكاة،وهو ما لا يتوافر في المؤسسات التقليدية كما أنها تحتاج إلى معايير في القياس ومعايير للأخلاقيات في المعاملات والعمل المهني تتفق مع المبادئ الشرعية ولا توجد في الممارسات التقليدية،ويضيف أن تطوير معايير محاسبية لمؤسسات المالية الإسلامية يتوقع أن يؤدي إلى توفير شفافية أكثر لعمل هذه المؤسسات وهو ما كان ينادي به فريق من مستخدمي القوائم المالية.

كما أن إعداد وتطبيق مثل هذه المعايير سيعزز من مصداقية القوائم المالية التي تعدها المؤسسات المالية الإسلامية تختلف عن تلك التي يحتاجها مستخدمو قوائم المؤسسات المالية الإسلامية تختلف عن تلك التي يحتاجها مستخدمو القوائم المالية للمؤسسات التقليدية،والتي تعد على أسس المعايير الغربية مثل المعلومات الخاصة بأسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار،ويوضح أنه تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية العام ١٩٩٠ بهدف السعي نحو تطوير فكر المحاسبة والمراجعة في المجالات المصرفية ذات العلاقة بأنشطة للمؤسسات المالية الإسلامية،وإعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة لهذه المؤسسات ومراجعتها

وتعديلها،والسعي لاستخدام وتطبيق هذه المعايير والإرشادات المتعلقة بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين التي تصدرها الهيئة ويقول رئيس مجلس المعايير بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،مؤكداً أن إعداد معايير المحاسبة الإسلامية يستغرق كثير من الجهد والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة،مع مراعاة المرونة الممكنة عند التطبيق بحيث تتكيف مع ظروف كل بلد حسب قوانينه،ولكن دون التفريط في المبادئ والأسس المحاسبية ودون إغفال للأحكام الشرعية،وذلك لأن هيئة المحاسبة والمراجعة هيئة مستقلة ذات توجه عالمي تهدف إلى توفير نوعية الفكر المحاسبي يمكن تطبيقه بالمصارف وشركات التأمين والأجهزة الاستثمارية،على اعتبار أن المعايير الإسلامية تخدم المعاملات وما يتطلبه ذلك من أدوات استثمارية على جميع المستويات قصيرة أو طويلة الأجل،ويقول إن المصارف الإسلامية هي مصارف شاملة ذات أبعاد أربعة،وهي البعد الديني في الزكاة مثلاً أو القرض الحسن أو الضوابط الأخلاقية في المعاملات،والبعد التجاري بالنسبة للمرابحة والإجارة،والبعد الاستثماري في السلم والسلم الموازي وصناديق الاستثمار،إضافة إلى البعد التنموي والذي يعني بالمشاركة والمشروعات التنموية التي تستنتج على دراسات الجدوى.

ويقول أحمد جاسم العبدولي،رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بالدولة إن الأهمية التي اكتسبها أعمال مراقبة الحسابات والبعد الاقتصادي لنتائج خدمات أصبحت تلازم القطاعات في مسارها وتتطور معه كلما دعت الحاجة لتواكب التقلبات والأحداث الاقتصادية والمالية،والتي دفعت بأهل الفقه المحاسبي والهيئات والمنظمات المطلوبة موضحاً أن للمصارف الإسلامية خصوصيتها في التعاملات المالية وتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في عملياتها ومقاصدها المالية والابتعاد في معاملاتها عن المحورات وأن دولة الإمارات كانت سباقة إلى إنشاء المصارف الإسلامية،وإلى استصدار تشريع ينظم هذا النوع من المصارف،يضيف أن هذه الأدوات لها بعد شرعي واستثماري بالاعتبار لتعكس صحة ممارسة الأدوات المصرفية الإسلامية،ومن هنا جاءت ضرورة وجود معايير تبرز هذه الأبعاد والتي لا يأخذ بها معايير المحاسبة الدولي.

كما جاءت هذه المعايير لتلبية خصوصية الصناعة المصرفية الإسلامية،خاصة وأن هذه الصناعة في توسع مستمر،وهناك حالياً أكثر من ١٧٠ مصرفاً ومؤسسة مالية إسلامية منتشرة في جميع أنحاء العالم،يبلغ إجمالي موجوداتها أكثر من ١٢٠ مليار دولار،وهذه الرقابة تأخذ أشكالاً ونماذج عدة على مستوى العالم،وهناك نموذج المشاركة الفعلية في تفعيل دور الرقابة المالية،وهذا النموذج تسهم فيه مؤسسة النقد البحريني التي أصدرت القوانين باعتماد المعايير المحاسبية لمؤسسات المالية الإسلامية،وبالتالي فإنه يجب على هذه المؤسسات المتواجدة في البحرين الالتزام بإعداد تقاريرها حسب هذه المعايير،وقد كان لمؤسسة النقد دور في استحداث نظام الرقابة والقوانين والقرارات المنظمة لها،حيث إن لديها أكبر تجمع لمصارف الإسلامية في العالم العربي ومنظمة الخليج،وهناك قبول بدأ ينتشر من قبل المؤسسات المالية الأخرى وعلى رأسها صندوق النقد الدولي الذي أكد أهمية المعايير وحث السلطات الرقابية والبنوك المركزية لاعتمادها،نظراً لأنها تؤكد الشفافية ودرجة المخاطر وحساب الأرباح والخسائر ودور المصرف في إدارة المخاطر وملاءة رأس المال،وقد بدأ تدريجياً ينشر الوعي بهذه المعايير،ويضيف أن عملية وضع المعيار تتم من خلال لجان متخصصة تدرسه بشكل متكامل يشارك فيها فقهاء ومحاسبون ومدققون ومستثمرون وغيرهم من المتخصصين والخبراء،وقبل التوصية بتطبيق المعيار تتم مناقشته ويبدي الجميع آراءهم فيه.

وبعد إصدار المعايير فإن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المصدرة لها لا تستطيع إلزام الجهات والمؤسسات الإسلامية بتطبيقها،وإنما يتم من خلال الجهات المشرفة والتي تراقب أعمال هذه المؤسسات في الدول المختلفة.وقد يكون ذلك من خلال المصارف الإسلامية،أو من خلال النظام الأساسي للشركة أو المؤسسة المالية والاستثمارية الإسلامية،أو يكون بقرار من مجلس إدارة الجمعية العمومية لهذه المؤسسات ويرى ضرورة توحيد الهيئات الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية،لتكون تحت هيئة واحدة وتخضع لإشراف المصرف المركزي حتى لا يكون هناك اختلاف في وجهات النظر حول عمل وأداء المؤسسات الإسلامية من مؤسسة لأخرى وخاصة على مستوى الدولة الواحدة.